

الجنـدر المخـادع من المرأة الضحية إلى تفكيك المنظومة الأسرية

الكاتب: طلال عتريسي.
النّاشر: جامعة المعارف.
الصفحات: 283 صفحة.
سنة النّشر: 2023 م.



مراجعة: رشا حسين الحاج*

مقدّمة

«الجنـدر (Gender Equality) هو مسار مخـادع يبدأ بدعوة إلى المساواة، وعدم ثبات الأدوار بين الجنسين ليصل إلى تشريعات تطال كلّ أشكال الأسرة والشذوذ والهويّة الجنـدرية (Gender Identity). وهو مسار مترابط ومتكامل لا يتوقّف عند نقطة، أو مرحلة معيّنّة».

هكذا طرح د. طلال عتريسي، في كتابه «الجنـدر المخـادع؛ من المرأة الضحية إلى تفكيك المنظومة الأسرية»، مسألة الجنـدر التي تجاوزت «المصطلح»، وتحوّلت من دعوة اختيارية إلى «مشروع» إلزامي، يستلزم تغيير القوانين والتشريعات

* ماستر تاريخ - الجامعة اللبنانية.

والعادات التي تتعارض معه، فضلاً عن مناهج التعليم التي لا تراعي منطقته. فبات الشذوذ أيديولوجية تهدف إلى إلغاء ثنائية الذكر والأنثى التي يستند إليها العمران البشري. كما وباتت رعاية حقوق «مجتمع الميم»؛ أي المثليين والمثليات ومغايري الجنس ومتحوّلي الجنس ومزدوجي الجنس، من أولويات مكتب حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

المرأة «قضية»، المرأة «ضحية»

دُمج مصطلح «الجنـدر» في المواثيق الرّسمية، وتكرّر، بُغية تثبيته، في المؤتمرات والندوات التي تعقدها الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني وجمعياته التي تستطيع ممارسة الضغوط على الحكومات وشن حملات إعلامية؛ لتشكيل قضية رأي عامّ وتحويلها إلى مطالب شعبية، وتشجيع الأفراد على تقديم شكاوى ضدّ حكوماتهم في حال عدم تطبيقها المعاهدات الدولية.

لقد عدّ الإنسان، بناءً على مصطلح الجنـدر، «نوعاً» اجتماعياً، ولم يُعترف له بأيّ ثوابت بيولوجية. ووَجَّهت أدبيات الأمم المتحدة النقد والاتهام إلى المنظومة الأسرية «التقليدية»، وحملت مسؤولية التردّي في واقع المرأة التي تُعدّ من منظور الجنـدر «ضحية»، وقضيتها قضية عالمية، لها أهمية الفضايا الأخرى التي يُفترض أن يجتمع العالم ويتعاون لمواجهتها؛ للانتقال - بزعمهم - من التخلف إلى الحداثة وللالتحاق بحركة التاريخ العالمي. فقدّم الجنـدر نفسه في بداياته مشروعاً لإنقاذ «الضحية»، بعد أن حوّل الذكورة والأنوثة إلى أدوار اجتماعية غير ثابتة، وجعل خلاص المرأة من تلك الحال واستعادة مكانتها مرتين بمغادرتها المجال الخاصّ إلى المجال العامّ (المجتمع)، إلى جانب استقلالها الاقتصادي.

طالبت الموجة الأولى للحركة النسوية، من القرن التاسع عشر إلى أوائل القرن العشرين، بحقّ التصويت والتعليم للمرأة. أمّا الموجة الثانية (1960م - 1980م)، فركّزت على عدم المساواة في القوانين وعدم المساواة الثقافية، وعلى دور المرأة في المجتمع. فيما كانت الموجة الثالثة (1990م - 2000م) امتداداً للموجة الثانية، وصنّفت النساء «ضحايا الرجال». وتلك الفرضية تعني أنّ المرأة «كائن سلبي» يتعرّض للعنف والتمييز من دون أيّ ردّة فعل.

لكن، في الواقع، إنّ وضع المرأة هو نتاج عملية من التفاعلات في علاقتها

بذاتها وبأسرتها وبالمجتمع، ولا يمكننا أن نتزع المرأة من ذلك الكل المركب والمتداخل من حيث التأثير. كما تحتاج فرضية «وحدة قضية» المرأة إلى النقاش؛ لأنها تتجاوز الاختلافات الثقافية بين المجتمعات والتفاوت في التشريعات والقوانين، فتجاهل الأمم المتحدة التنوع في موثيقها الدولية، وتفرض بأساليبها المتعددة توحيد الرؤية الثقافية بشأن المرأة. ولكن، على سبيل المثال، هل المرأة الفلسطينية «ضحية» في الأراضي المحتلة مثلما المرأة الإسرائيلية في المستوطنات «ضحية» وهي تحتل الأرض الفلسطينية؟! إنما قضية المرأة ليست واحدة، وهي ليست ضحية في كل زمان ومكان.

الجنس والنوع الاجتماعي

برز مفهوم «الهوية الجندرية» ليضفي أهمية على شعور الإنسان بنفسه بكونه ذكراً أو أنثى، وليس على تكوينه البيولوجي. ولل فرد حرية الاختيار في تعديل مظهر جسده أو وظائفه بوسائل طبية أو غيرها. كذلك تبلور مفهوم «التوجه الجنسي» (Sexual Orientation) للإشارة إلى «انجذاب» الفرد - عاطفياً وجنسياً - إما إلى جنس آخر؛ فيطلق عليه «مغاير الجنس»، وإما إلى الجنس المماثل؛ فيطلق عليه «مثلي الجنس»، وإما إلى الجنسين؛ فيطلق عليه «ثنائي الجنس». ومع التوسع في مضامين الجندر وتوجهاته، نُزع الثبات والمشروعية عن العلاقة ذات الاتجاه الواحد، سعياً إلى إقرار الشذوذ بشكل رسمي على المستوى العالمي.

إن الغموض الذي يكتنف مفهوم الجندر يؤهله لخدمة أنواع شتى من المطالبات؛ مثل الاعتراف رسمياً بحرية الأفراد، ووضع الدولة الأسر المثلية تحت غطاء حقوق المواطنة. وفي سبيل ذلك، أُطلق مكتب حقوق الإنسان في الأمم المتحدة حملة عالمية تعليمية جماهيرية، بغية احترام الشواذ وإعلاء الهويات الذاتية فوق قواعد المجتمع. وأسهمت هيئات دولية؛ مثل: وثائق الأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، منظمة الصحة العالمية، إضافة إلى قاموس الحركات النسوية، في الترويج لتعريفات «الجنس» وإضفاء مشروعية دولية عليها، رغم أنها ليست إلا فرضيات، ولا يمكن الركون إليها علمياً. أما في الواقع، فإن الجمعية العمومية للأمم المتحدة، والتي تبنّت الاتفاقية، تسعى إلى تغيير ثقافة المجتمعات والعادات العرفية لتقضي على الأدوار النمطية للرجل والمرأة.

لقد ربطت «اتفاقية سيداو» (CEDAW)، وهي اتفاقية «القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة»، المساواة بين الرجل والمرأة بالسلام الدولي وبرفاهية العالم. ولكننا نعلم أن السلم العالمي يخضع من حيث شروط تحققه لسياسات الدول، وليس للاختلاف في الأدوار بين الرجل والمرأة. فهل وقعت الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أو الحرب الروسية على أوكرانيا بسبب عدم المساواة بين الرجل والمرأة؟!!

من المعلوم أن الحركة النسوية لم تكن واحدة، ورغم إسهامها في جعل «الجنـدر» أطروحة دولية ورسمية على مستوى الأمم المتحدة، إلا أنها تفتقد الانسجام الداخلي بين نظرياتها. ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح، مثلاً، بين تيار «النسويات الإنجيليات» الذي يلحظ النساء البيض ويُرَكِّز تحليلاته العنصرية على الرجال السود، وتيار «النسوية السوداء» الذي يلحظ ظلم النساء البيض اللواتي يتجاهلن مشاكل النساء ذوات البشرة السوداء الخاصة. إلا أن النسوية، عموماً، ترفض فكرة التكامل بين الرجل والمرأة، وتؤكد أن رفع الظلم الاجتماعي مرهون بثورة المرأة على سلطة الرجل، كما تؤيد إقامة نظام عائلي جديد لا يلحظ قوامة لأحد على أحد، وتريد تحقيق ذلك بالعائلة غير التقليدية؛ مثل العائلة المثلية.

المجتمع الذكوري - النظام الأبوي

وفاق الأدبيات النسوية، إن «النظام الأبوي» هو نظام عالمي شمولي متجذر في التاريخ، وبواسطته تعزز مختلف أشكال الظلم والتمييز في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعملياً، لقد كانت الإطاحة بسلطة الكنيسة بعد الثورة الفرنسية دعوة إلى الإطاحة بسلطة الأب «الذي هو في السماوات» والأب الذي هو على الأرض. فقد قال البعض: إن ما جعل حال المرأة متدنية في المجتمع هو المنظومة التربوية الغربية المستمدة من الدين المسيحي، والتي جعلت المرأة رمز الخطيئة والشر. ثم أضافوا «الداروينية» التي هيمنت على الفكر التاريخي، إلى تفسيرهم لنشأة النظام الأبوي؛ كونها سوّغت للرجل بقاء سيطرته.

كما أن اتجاهات جندرية نقدت التاريخ بوصفه «تاريخ الرجال»، وعدت اللغات في كل المجتمعات «ذكورية»، وكذلك العلوم. لذلك؛ طرحت نظريات تحت عنوان «النظرية المعرفية النسوية» وعمدت إلى «جنـدر اللغة». وذهب

الخطاب الجندرّي ليدّعي وجود ترابط بين الذكوريّة والتخلف، ولكن كيف لنا أن نفسر ازدهار الحضارة اليونانية ومزايا نتاجها الفكريّ، وهي التي استبعدت المرأة بالكامل من الحضور الاجتماعيّ والثقافيّ والسياسيّ؟!!

التمكين في «مجتمع أبوي»!

تلجأ أطروحة «الأبوية والذكورية» الجندرية في دفاعها عن مظلومية المرأة إلى التعميم لمجرد أنها أنثى؛ أي من دون تحديد المرأة المستهدفة من «المجتمع الذكوري»، أهي أم، زوجة، بنت أو أخت؟! وهذا يثير الشك في أسس الأطروحات النسوية عن النظام الأبويّ و«تسلطه»، كما يخالف البدهيات النظرية والاجتماعية والثقافية التي تربط سلوك الفرد بظروف البيئة التي يعيش فيها أو ينحدر منها. فالنظام الأبويّ الذكوريّ هو نظام متنوع، قد يكون ظالمًا وقد يكون رحيماً!

وبالاعتماد على مقياس تعليم الفتيات، بوصفه مؤشرًا تنمويًا ونسويًا ومعتمدًا لدى الأمم المتحدة، للدلالة على مدى تحييز النظام الأبويّ وتسلطه وذكوريته، تبين، في المجتمع اللبناني، أن نسبة الفتيات اللواتي يذهبن إلى المدرسة مساوية تقريبًا لنسبة الذكور، وأن نسبة التحاق الفتيات بالتعليم العالي في تزايد (من 65% في العام 2012م إلى 71% في العام 2016م). كما أن الترويج المبكر الذي تُحذّر منه «الجندرية» لا أثر له على الإطلاق في المجتمع اللبناني.

وعليه؛ أثبتت الأرقام أن الخطاب النسويّ الذي يفترض عرقلة المجتمع الذكوريّ للتقدم النسويّ نحو التعليم ليس له أساس من الصحة في واقع هذا المجتمع. لذلك؛ لا يصحّ التعميم، مع وجود اختلاف في طبيعة النظام الأبويّ الثقافيّ الاجتماعيّ بين بلد وآخر، ولا يصحّ القول إن قضية المرأة هي قضية واحدة.

تطالب النسوية بالكوّتا السياسيّة للمرأة من دون الأبعاد الأخرى في الحياة الاجتماعيّة. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل ستسمح نساء الطبقة العليا في المجتمع أن تُشاركهنّ الكوّتا نساء الطبقة الشعبيّة؟ وهل ستصوّت النساء للمرأة المرشحة، أم ستتجهنّ إلى إعطاء أصواتهنّ للرجل الذي يطرح برنامجًا سياسيًا؟ فالكوّتا «المجانبة» ليست حلًا لتمكين المرأة، ومن دون أيّ برامج سياسيّة وجهد لن تكون الكوّتا، واقعًا، إلّا «هبة» من المجتمع «الذكوريّ» للمرأة.

لقد عدت أدبيات الأمم المتحدة والجندر عمل المرأة في بيتها «عملًا غير

مدفوع الأجر»، لا قيمة فعلية له. فلم ترَ أن تواجد المرأة في البيت أساس لتوازن الأسرة النفسي والعاطفي، ولم ترَ في الأمومة أي دور تنموي إنساني. وقد رفضت بعض الاتجاهات النسوية عدّ الأمومة خصوصية أو امتيازاً، وطرحت فكرة منح المختبرات دور خصوبة النساء، في ظلّ التطور التكنولوجي.

لذلك؛ ترفض الجندرية عمل المرأة في داخل بيتها، وتعدّه خضوعاً للسلطة الذكورية؛ في حين أنها تُشجّع المرأة على العمل في خارج البيت، من دون أن تنتقد السلطة الذكورية في المؤسسات أو تدعو إلى الإطاحة بها. فبعمل المرأة في خارج البيت، تُتاح الفرصة للسوق الاستهلاكي الاستفادة من المال الذي تجنيه.

في مواجهة «مجتمع السوق»

تُروّج الاقتصادات الكبرى في العالم، بوساطة التحفيز النفسي والاجتماعي، لثقافة الإنفاق الدائم والاستهلاك. وقد باتت السوق، ببنيتها الاقتصادية، مرجعية أساسية في تشكيل صور الأفراد عن ذاتهم وعن مكانتهم الاجتماعية، وأصبح «مجتمع السوق» يحكم على السلوك الاستهلاكي لأعضائه. وعليه؛ فإنّ الدعوة إلى خروج المرأة من بيتها إلى العمل، لا يهدف، واقعاً، إلى تمكين المرأة ولا إلى ملء شواغر خاصة بها؛ بل إلى جني المال وإنفاقه لتعزيز النزعة الاستهلاكية. فالإحصاءات الدولية تشير إلى ارتفاع مستويات البطالة العالمية، ودخول المرأة إلى سوق العمل سيزيد من نسبة ارتفاع البطالة؛ كما وإنّ الرؤية الجندرية تنفي وجود وظائف خاصة ومحددة بالنوع الأنثوي؛ لكي تملأها النساء.

لقد أشار صندوق النقد الدولي إلى أنّ عدم مشاركة المرأة مشاركة كاملة في قوة العمل يؤدي إلى سوء توزيع موارد الاقتصاد وانخفاض نموه. ومعايير الصندوق هذه ليست أخلاقية أو اجتماعية أو إنسانية، إنّما هي اقتصادية بحتة. ويستخدم خبراء الصندوق مصطلح «محرّكات التحرير» لتحرير المرأة من أعباء البيت والأمومة والترويح لسياسة مشاركة الرجل؛ وذلك بهدف ارتفاع نسبة مشاركتها في القوة العاملة خارج البيت. فثقافة السوق والعرض والطلب، في ظلّ منظومة الحدّات الغريبة، أعادت صياغة الإنسان على ضوء المنفعة المادية والجدوى الاقتصادية؛ لذلك كان لزاماً أن تصبح المرأة «طاقة إنتاجية».

كما وانتقل المجال الخاص إلى العام، جرّاء ما تعرضه وسائل الإعلام والسينما

عن العلاقات الحميمة. بالموازاة، بدأت القوانين في تشريع حرّية التصرف بالجسد وباختيار جنس الشريك؛ حتّى إنّ المدارس الأوروبية تُربّي أطفالها على اختيار الجنس الذي يريدونه لأنفسهم. وروّجت الشركات والمصانع التجاريّة «للزّي الموحد» الذي لا هويّة أنثويّة أو ذكوريّة له؛ مثل «الجينز»، إيدانًا بالانتقال إلى مرحلة جديدة في نظرة النّساء إلى أنفسهنّ، بعد أن فرغت النّسويّة مفهوم المرأة من جميع الصّفات والخصائص والأدوار التقليديّة.

لقد جعلت الحركات النّسويّة من «سيمون دي بوفوار» (Simone de Beauvoir) أيقونة ومرجعيّة، في ظلّ ظروف دعت إلى التّمرد على القيم الاجتماعيّة، وعظّمت قيمة الاستهلاك. وتنادي دي بوفوار أنّ الأخلاق والمبادئ والقوانين التقليديّة صُممت خدمة لمصالح الرّجل، وأنّ الهروب من الجبر البيولوجي الموجود في بدن المرأة، باعتماد تنظيم الإنجاب والقضاء على موانع الإجهاض، أمرٌ واجبٌ. وفي المقابل، همّشت هذه الحركات النّسويّة «كريستيان كولانج» (Christiane Collange) التي ترى في الأمومة امتيازًا، وترغب في «العودة إلى البيت»، والتي صرّحت أنّ المرأة إذا فقدت دورها الاقتصاديّ فلن تتصرّف مثل الرّجل الذي سيشعر بتهديد عميق لشخصيّته، فهي ستعوّض عن ذلك بحضورها «الأنثويّ» النّشط في داخل بيتها.

أي نموذج للتغيير؟

جليّ أنّ التجربة الغربيّة ليست أنموذجًا يُحتذى؛ لأنّها فككت الأسرة، وشجّعت على المساكنة والمثليّة وعدم الإنجاب، ونقلت العلاقات الحميميّة إلى الحيّز العامّ. ففي عصر النّهضة والأنوار، بات الإنسان مركز الكون، واستُبعد الدّين بوصفه «الظلمات»؛ فحلّ الانحطاط المعنويّ، بعدما علّت الأصوات بالتأكيد على فردانيّة المرأة وذاتيّتها وبالعمل على الإطاحة بصورتها التّمطيّة. وقد أدت التّحوّلات الفكريّة والمعرفيّة ما بعد «النّهضة» إلى أزمات إنسانيّة وأخلاقيّة في ممارسة السياسة والاقتصاد والعسكر؛ لأنّ الحرّيّة والرّغبات باتت معبودًا.

لقد كتب فلاسفة الغرب أنفسهم عن «موت الغرب» و«نهاية الغرب» و«أقول حضارة الغرب» وعن مأزق «الحدّات». فلقد قدّم الغرب أنموذجًا اقتصاديًّا يقوم على النّهب والعقوبات، وقدّم أنموذجًا سياسيًا يقوم على التّدخل والهيمنة واستخدام

القوة والاستتباع، ولن يقدم تاليًا إلا أنموذجًا تربويًا أو أخلاقيًا فاسدًا. فليس من المنطق أن تستجيب الشعوب لفرض أنموذج الغرب الآفل، عبر المواثيق والمؤتمرات الدولية والجمعيات والهيئات المدنية وغير المدنية، ولا أن تسمح بالاستعلاء على ثقافتها المحليّة وباستفزازها وبالاستخفاف بها.

ولأنّ الأسرة، في ثقافة المجتمعات العربيّة والإسلاميّة، هي البنية التأسيسية للعلاقات الإنسانيّة، فلن تكون مرجعيّتها إلا المرجعيّة الدنيّة والأخلاقيّة، والمحافظة على بقائها هي فقط «الفضيّة»!